تعريف موجز

الحد من عبء الأعمال المنزلية على النساء عبر التكنولوجيات والممارسات الموفّرة للجهد

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

التمايز بين الجنسين، والاستهداف والشمول الاجتماعي

©IFAD/Siegfried Modola
زامبيا – البرنامج القطري للصندوق

مقدمة

تقضي النساء الريفيات من مختلف الأعمار قسطاً كبيراً من اليوم في أداء المهام المنزلية؛ ويشمل ذلك جمع المياه والحطب، وتجهيز الأغذية وتحضيرها، والسفر والنقل، وتوفير الرعاية. وهذه المهام غير مدفوعة الأجر وتفرض قيوداً على حركة النساء ومقدار الوقت المتوفر لديهن. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعمل الشاق أن يسبب تدهور الحالة الصحية والتغذوية للعائلة بأكملها، ولا سيما الرضع والأطفال. وتعد هذه المهام المنزلية قيداً رئيسياً يكبّل قدرة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على رفع إنتاجيتهم الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

وتروّج التكنولوجيات والممارسات الموفرة للجهد للتنمية الشمولية عبر الحد من عبء الأعمال المنزلية وتوفير الوقت اللازم لأداءالمهام الإنتاجية، والمشاركة في عمليات صنع القرار وفي الفرص الإنمائية، إضافة إلى الاستمتاع بالمزيد من الأنشطة الترفيهية. وتعود فوائد الحد من عبء الأعمال المنزلية على النساء بشكل أساسي، ولكن الرجال يستفيدون أيضاً وفقاً لدرجة انخراطهم في أداء هذه المهام.

يتمثّل أحد الأهداف الاستراتيجية الثلاث لسياسة الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة في "تحقيق توازن أكثر مساواة في تقسيم عبء العمل، وفي تشاطر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بين النساء والرجال.

يرمي تركيز مجموعة الأدوات المتعلقة بالوسائل الموفّرة للجهد التي تحد من عبء العمل المنزلي، وليس العمل الإنتاجي، بشكل أساسي إلى إعادة تسليط الضوء على هذا العامل المتجذر والخفي نسبياً، والذي يعيق جهود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتحقيق التحول الريفي. بالإضافة إلى ذلك، من شأن الفشل في تصحيح انعدام التناسب في عبء الأعمال المنزلية على النساء أن يعرقل بشدة التقدم في تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في القضاء على الفقر، والجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، وانعدام المساواة بين الجنسين. ويعبّر المقصد 4.5 من أهداف التنمية المستدامة عن ذلك بدعوته الحكومات والجهات الإنمائية الفاعلة إلى الاعتراف بالعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، والحد منه، إضافة إلى إعادة توزيع مسؤولية القيام به.

وتتضمن مجموعة الأدوات تعريفاً موجزاً، ومذكرة عن نهج العمل، ومذكرة عن الدروس المستخلصة في مجال التكنولوجيات المخففة لعبء الأعمال المنزلية، بما يشمل: سبب الحاجة إليها، وطبيعتها، والمنافع التي تنطوي عليها، وكيفية إدماجها في العمليات التي يدعمها الصندوق. وتستند مذكرة الدروس المستخلصة على دراسة تناولت نواتج توفير الجهد في استثمارات الصندوق في مجال المياه. علاوة على ذلك، تحتوي مجموعة الأدوات على خلاصة وافية للتكنولوجيات والابتكارات الموفّرة للجهد في أفريقيا الشرقية والجنوبية، والتي تتسم بأهميتها لعمل المرأة داخل المنزل وفي المزرعة. وتم إعداد مجموعة الأدوات المذكورة لمدراء البرامج القطرية، وفرق التصميم، وموظفي المشروعات، وشركاء التنمية، إضافة إلى الجمهور العام.

أهمية الحد من عبء الأعمال المنزلية

تعمل النساء على مستوى العالم ساعات أكثر من الرجال لدى أخذ العمل بشقيه، مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر، بعين الاعتبار. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في المناطق الريفية من أغلب البلدان النامية حيث تتحمل النساء المسؤولية الثلاثية عن العمل داخل المنزل، وضمن المزرعة وخارجها. وعبر أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي، عادة ما تعمل النساء أسبوعياً بمقدار 12 ساعة أكثر من الرجال[1]. ويوضح الإطار 1 معنى مصطلح "العمل المنزلي".

الإطار 1. العمل المنزلي

يشير مصطلح "منزلي" المستخدم في هذه المذكرة إلى الأدوار المتعلقة بالإنجاب التي عادة ما تؤديها النساء، بما يشمل بذل الجهد في أداء المهام المنزلية، وتربية الأطفال، والعناية بهم. وعلى الرغم من كونه عملاً، فإنه يختلف عن المفهوم "الإنتاجي" في أنه لا يولد دخلاً (نقدياً أو عينياً)، ولا يتمتع بقيمة تبادلية، ولا يظهر في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان.

من الواضح أن الخط الفاصل بين الأنشطة "المنزلية" والأنشطة "الإنتاجية" خط رفيع. فعلى سبيل المثال، عندما ترتفع سوية العمل المنزلي، أو يتم تكييفه، لتوفير سلع أو خدمات للغير، ويولد بالتالي دخلاً، يمكن اعتباره "إنتاجياً". من هذا المنطلق، يعد مفهوم مصطلح "منزلي" مشروطاً بالسياق وقابلاً للتكييف عند الإشارة إلى "العمل" و"التكنولوجيات الموفّرة للجهد".

وتعمل النساء في اليوم المعتاد حوالي 16 ساعة، وأحياناً لمدة أطول، وتؤدين خلالها مهام متعددة، وغالباً بصورة متزامنة. وأغلب عملهن، على عكس الرجال، غير مدفوع الأجر. ولا تزال النساء مسؤولات عن إتمام القسم الأكبر من العمل المنزلي، وغالباً ما يكون دورهن في زراعة الكفاف بدون أجر. وتمضي النساء الريفيات في الجزائر وباكستان حوالي خمس ساعات يومياً في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، مقارنة بأقل من ساعة يقضيها الرجال في هذا المجال[2]. وفي العديد من المجتمعات الريفية، يعني غياب البنى الأساسية العامة – من قبيل المياه والتصحاح، والطاقة، والصحة، ورعاية الأطفال – أو صعوبة الوصول إليها، مواصلة الاعتماد على الوسائل التقليدية في أداء المهام المنزلية. ويزيد ذلك من مشقة العمل ومن الوقت اللازم لإتمامه، مع تبعات سلبية على الصحة والتغذية.

يتفاوت حجم أعباء الأعمال المنزلية بين المجتمعات الريفية وفقاً لأعمار النساء، ودخولهن، ومواقعهن، ومراكزهن في رئاسة الأسرة، وحجم أسرهن. في الجزائر، تشهد أمهات الأطفال تحت سن الرابعة زيادة يومية في الوقت الذي يقضينه في أداء الأعمال المنزلية من 5.5 ساعة إلى 7.3 ساعة.[3] وتعاني الأسر الضعيفة – مثل الأسر التي ترأسها النساء أو يرأسها الأطفال، أو تلك التي يضم أفرادها أشخاصاً مسنين، أو من ذوي الإعاقات، أو مرضى مزمنين – بشكل خاص من مشقة العمل المنزلي نظراً للتراجع النسبي في قدرتها على العمل، وتناقص دخلها، ومحدودية قاعدة الأصول المتوفرة لديها.

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2011. النساء والتنمية الريفية. صحيفة وقائع. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. مارس/آذار 2011.

.http://www.ifad.org/pub/factsheet/women/women_e.pdf

[2] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2015. **تقدم نساء العالم** *2015-2016*: تحويل الاقتصادات، إعمال الحقوق. هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[3] نفس المرجع.

غالباً ما تؤدي مشقة الأعمال المنزلية إلى "الافتقار إلى الوقت" (الإطار 2)، والذي يعد بدوره سبباً أساسياً لتهميش النساء في الاقتصادات الريفية، وهجرة الشابات إلى المناطق الحضرية بحثاً عن حياة أفضل. ويقلص عبء العمل من فرص النساء في التعليم، والتدريب، والزراعة، والعمل خارج المزرعة، والمشاركة في العمليات الإنمائية، كما يحد من قدرتهن على توليد الدخل والتحكم به ضمن منازلهن. وتقوض هذه العوامل مشاركة النساء في عمليات صنع القرار ضمن المنزل وفي المجتمع، وتسهم في استمرارية التوازن غير المنصف بين أعباء عمل الرجال والنساء. وبغياب صوت واضح للمرأة في مسألة النفقات المنزلية، لا تنجح الحاجة إلى التكنولوجيات الكفيلة بالحد من عبء الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر على النساء في الوصول دائماً إلى سلم الأولويات.

الإطار 2. تعريف "الافتقار إلى الوقت"

يعني الافتقار إلى الوقت "العمل لساعات طويلة بدون إمكانية التغيير". وينجم عن تحقق شرطين: "الأول، افتقار الفرد، بعد إتمامه لكامل ساعات العمل، إلى الوقت اللازم للراحة وللأنشطة الترفيهية. ثانياً، عجز الفرد عن تقليص وقت عمله/عملها من دون رفع مستوى الفقر في أسرته/أسرتها أو دفع أسرته/أسرتها نحو الفقر النقدي الناتج عن خسارة الدخل أو الاستهلاك المرتبطين بتناقص الوقت المخصص للعمل (إن لم تكن الأسرة فقيرة أصلاً)".

المصدر: باردلي وودون. 2009. العمل لساعات طويلة من دون إمكانية التغيير. الافتقار إلى الوقت في غينيا. ورقة عمل البحوث في مجال السياسات رقم 4961 الصادرة عن البنك الدولي.

وفي بعض المناطق، تفاقم الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن من التحديات المرتبطة بأعباء الأعمال المنزلية الشاقة (الإطار 3)، إذ يرزح من يقررون البقاء تحت وطأة المزيد من أعمال المزرعة من دون تناقص حجم مسؤولياتهم المنزلية. ويمكن لآثار تغير المناخ أن تزيد من إجهاد الأسر الفقيرة أصلاً.

الإطار 3. الهجرة من الأرياف إلى المدن وتغير المسؤوليات ضمن المزرعة وخارجها

تشهد العديد من مجتمعات البلدان النامية هجرة شبابها من المتعلمين وذوي المهارات، وأغلبيتهم من الذكور، من الأرياف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل خارج المزرعة. وينجم عن ذلك زيادة في "تأنيث" سكان الريف وتقدم أعمارهم. ونتيجة لذلك، تتعرض إنتاجية العمل والعلاقات بين الجنسين لتبدلات مع اضطرار النساء لتحمل المزيد من المسؤوليات داخل المزرعة وخارجها وافتقارهن إلى الوقت، والأصول والمهارات الضرورية للقيام بذلك. وقد يزداد هذا الوضع صعوبة عندما لا يقترن غياب الزوج بالضرورة بزيادة في حرية المرأة في اتخاذ القرارات. وتفيد تحويلات المغتربين في حالات الضرورة الاقتصادية لكنها ليست دائماً كافية. في مثل هذه الحالات، يعد التخفيف من عبء الأعمال المنزلية على النساء عبر التكنولوجيات الموفّرة للجهد، وتمكينهن في المنزل، ذو أهمية قصوى في تحقيق التنمية الريفية المحلية. وقد تقلص التكنولوجيات الموفّرة للجهد من حجم الهجرة من خلال جعل الظروف المعيشية في الريف أكثر جذباً للسكان.

قد تزيد التدخلات الإنمائية التي تستهدف النساء من أعباء العمل في واقع الأمر إن تجاهلت توزيعها غير المنصف، أو قد تجبر النساء على الاختيار الصعب بين الأنشطة التي تخصصن لها وقتهن. على سبيل المثال، قد تؤدي التدخلات الرامية إلى زيادة فرص مشاركة النساء في الأنشطة المجتمعية أو العمل مدفوع الأجر، من دون تقليص المسؤوليات المنزلية غير مدفوعة الأجر، إلى زيادة الوقت الإجمالي الذي تقضيه النساء في "العمل" يومياً، أو إلى الحد من الوقت المخصص للمهام المنزلية التي يتوقع من النساء القيام بها، أو التأثير سلباً على جودة أدائها، بما يشمل العناية ببقية أفراد الأسرة.

ينبغي على السياسات والبرامج الإنمائية أن تأخذ بعين الاعتبار المسائل الجوهرية التي تشتمل على انعدام المساواة في تقسيم الجهد المطلوب وأعباء العمل غير المنصفة. ويساعد التطرق لهذه المسائل، عبر التكنولوجيات الموفّرة للجهد وأنشطة أخرى، على تعزيز الأثر المناصر للفقراء في التدخلات الاقتصادية، من قبيل تنمية سلاسل القيمة، والتمويل الريفي والإرشاد الزراعي.[4]

وتعمل التكنولوجيات والممارسات الموفّرة للجهد على زيادة حصة النساء من الوقت من خلال تسهيل المهام المنزلية التي تضطلعن بها أو رفع مستوى كفاءتهن، أو من خلال تغيير طريقة أدائهن لهذه المهام. وهنالك عدد كبير من الأساليب الموفّرة للجهد القابلة للتطبيق في سياق التنمية الريفية والملائمة للمشروعات التي يدعمها الصندوق. وتوفّر مذكرة نهج العمل تفاصيل حول هذه الأساليب والمصادر الرئيسية للمعلومات الخاصة بها.

[4] أوكسفام. 2015. دراسة السبل نحو التغير الناشئ؛ إشراك الرجال والنساء في أعمال الرعاية في غرب النيل، أوغندا. مؤسسة أوكسفام الدولية. يوليو/تموز 2015.

الإطار 4. تغير المناخ – تزايد المخاطر التقليدية

يجد **السكان** الريفيون الفقراء أنفسهم في الصف الأمامي في مواجهة آثار تغير المناخ، بما يشمل التقلبات المناخية التي لا يمكن التنبؤ بها، وتردي حالة موارد الأراضي والغابات، وتزايد شح المياه. وبنى أساسية وخدمات لا ترقى أصلاً إلى المستوى المطلوب، سيقضي هؤلاء السكان، ولا سيما **النساء**، المزيد من الوقت في جمع المياه والحطب لسد احتياجاتهم من المياه والطاقة. كما يفاقم الاحترار العالمي وانتشار شح المياه من مخاطر الملاريا والأمراض ذات الصلة بالمياه. ويعني هذا بدوره قضاء النساء المزيد من الوقت في العناية بالمرضى ونقلهم لتلقي العلاج.

وإلى جانب التدابير الأعم للتأقلم مع تغير المناخ، تلعب التكنولوجيات **الموفّرة** للجهد الكفيلة بالحد من الفقر، والقادرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن تغير المناخ، دوراً هاماً في المساعدة على بناء سبل عيش قادرة على الصمود.

منافع الحد من عبء الأعمال المنزلية

تتضمن المنافع العملية المباشرة للحد من عبء الأعمال المنزلية على النساء من خلال التكنولوجيات والممارسات الموفرة للجهد ما يلي:

- توفير المزيد من الوقت؛
- تحسين صحة، وتغذية (الإطار 5)، ورفاه النساء وأسرهن.

بتوفر المزيد من الوقت خلال اليوم، تتمكن النساء من أداء أنشطة إنتاجية إضافية لتوليد الدخل وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي لأسرهن. وتشتمل الأنشطة المذكورة على الزراعة الأسرية (إنتاج المحاصيل وتجهيزها، وتربية الحيوانات الصغيرة)، وتجهيزالأسماك والمتاجرة بها وتربية الأحياء المائية، وزراعة حدائق الخضروات، وبيع السلع وشرائها في السوق المحلية، والوصول إلى فرص العمل خارج المزرعة. بالإضافة إلى تمتع النساء بالمزيد من الوقت للمشاركة في الأنشطة التدريبية، ومجموعات العون الذاتي، والمنظمات المجتمعية، مما يزودهن بالصوت وبالقدرة على التحكم بمجرى حياتهن. وقد يجد الشباب الريفيون بدورهم، ولا سيما الشابات، ظروف المعيشة الريفية أكثر جاذبية ووفرة في الفرص. ويعني الحد من عبء الأعمال المنزلية تناقصاً في حاجة النساء إلى عون أطفالهن، مما يمنح الأطفال مزيداً من الوقت المخصص للمدرسة واللعب.

الإطار 5. دور التكنولوجيات الموفّرة للجهد في تحسين تغذية الأسرة

تلعب التكنولوجيات والممارسات **الموفّرة** للجهد دوراً هاماً في تحسين تغذية الأسرة، وهي عامل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي. عبر الحد من المجهود الجسدي الذي تتطلبه المهام المنزلية، لا ترتفع المتطلبات التغذوية نتيجة أعمال غير ضرورية. ويعود هذا بالفائدة بشكل خاص على تغذية الأمهات في المناطق الريفية الفقيرة حيث تعاني الحوامل والمرضعات أصلاً من صعوبة الإيفاء بالمتطلبات التغذوية التي يفرضها عليهن وضعهن. وينعكس **التحسن في** تغذية الأمهات بدوره على تغذية الأجنة والأطفال ونموهم. وبالاقتران مع التدخلات الزراعية المراعية للتغذية، تساعد وفورات الوقت في زيادة قدرة النساء على توفير الرعاية من جهة الوقت وإمكانية إثراء مائدة الأسرة بما يكفي من الطعام المغذي والمتنوع.

يمكن التخفيف من البصمة البيئية التي تخلفها الحياة الريفية، من ناحية كمية الموارد الطبيعية المستخدمة ونوعها، ومقدار الغازات المؤذية المنبعثة، عن طريق استخدام التكنولوجيات الموفرة للجهد، من قبيل المواقد المحسّنة. ومن شأن التحول إلى الأنواع الحديثة من الوقود الحيوي (أو الجمع المستدام للحطب) أن يقلص من خطر إزالة الغابات، مع حفاظه على الموائل والتنوع البيولوجي. وتخفف المواقد المحسّنة من تغير المناخ عن طريق الحد بشكل كبير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الملوثات الضارة.

غير أن الحد من عبء الأعمال المنزلية عن طريق استخدام التكنولوجيات والممارسات الموفرة للجهد لا يكفي وحده لمعالجة الأبعاد الراسخة لانعدام المساواة بين الجنسين، والتي تعيق مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ووصولها إلى مثل هذه التكنولوجيات والممارسات، وكلها عوامل تسهم في استمرارية أعباء العمل غير المنصفة. من هذا المنطلق، تشتد الحاجة لبيئة تمكينية تسمح بتحدي الأدوار والعلاقات الجنسانية التمييزية، وبدعم التغيرات الإيجابية في السلوك.

ويستدعي هذا الأمر التطرق لمسألة تمكين النساء في المنزل وضمن المجتمع، بمشاركة نشطة من الرجال، عبر النهج التحولية المثبتة للتمايز بين الجنسين، مثل الحوارات المجتمعية، ونوادي الإصغاء المجتمعي والمنهجيات الأسرية (للمزيد من التفاصيل انظر مذكرة نهج العمل).

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الدور الهام للتكنولوجيات والممارسات الموقرة للجهد تمثيلاً أكبر في سياق الانخراط السياساتي بهدف الاعتراف بالعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، والحد منه وإعادة توزيعه، بشكل يسمح للنساء بالمشاركة بصورة فعّالة في الاقتصادات الريفية.

أمثلة من مشروعات يدعمها الصندوق

المياه

عادة ما ترزع النساء الريفيات، في غالبية بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية، قطعاً من الأراضي بشكل إفرادي لتأمين كفاف الأسرة، وتساهمن أيضاً بالعمل في قطع من الأراضي المشتركة، غير أن الرجال يتحكمون بالمحصول وبالمنافع التي تأتي بها هذه الأراضي. وقد درّب مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو (2004-2013) النساء على بناء أحواض لجمع المياه لتحسين الوصول إلى المياه، وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل. حالياً، تزرع أغلب الأسر التي تملك أحواضاً الخضروات للاستهلاك المنزلي وللبيع. وقد بدأت مجموعة من النساء بتأسيس شركة ترمي إلى توليد الدخل من خلال بناء أحواض للمهتمين.[5]

يتسم تقسيم العمل بين سكان الريف من الرجال والنساء في أفريقيا الغربية والوسطى بدرجة عالية من عدم الإنصاف. إذ تقضي النساء ساعات طويلة كل يوم في إتمام الأعمال المنزلية والزراعية. وفي سعيه للتخفيف من عبء مهمة جمع المياه على عاتق النساء، بنى مشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي (2005-2013) في النيجر 20 بئراً عادياً و15 من آبار الجس في القرى. مما أدى إلى تحسن الوصول إلى مياه الشرب بشكل كبير في منطقة المشروع، وتمكنت النساء بفضل الوقت الزائد من المشاركة في أنشطة المشروع الأخرى، بما في ذلك إنشاء بنوك للأغذية والحبوب وإدارتها.[6]

الحطب

©IFAD/GMB Akash
بنغلاديش ـ مشروع التمويل الصغير للمزارعين الهامشيين وصغار المزارعين

شهد شرق آسيا تقدماً في التخفيف من عبء الأعمال المنزلية. وقد دعم مشروع تخفيف وطأة الفقر في غانكسي الغربية في الصين (2002-2008) البرنامج الحكومي للغاز الحيوي، بما شمل تزويد 30 000 أسرة بـ 22 500 جهاز هاضم حيوي. وتتم تغذية الأجهزة بالفضلات من روث الحيوانات والمراحيض المنزلية، وتتحول هذه المدخلات إلى غاز حيوي وسماد عضوي. ويُستخدم الغاز الحيوي بعدئذ للطهي، وفي بعض الأحيان للإنارة أيضاً. وقبل المشروع كان الرجال والنساء يمضون ساعات من وقتهم في جمع الحطب بسبب تناقص عدد الأشجار حول قراهم. ومنذ ذلك الحين تراجعت المدة الزمنية اللازمة لجمع الحطب بفضل موارد الغاز الحيوي في المنزل. وتعود نظم الغاز الحيوي بفوائد عديدة أخرى أيضاً. إذ تحسنت صحة العائلة بأكملها بفضل التخلص من الدخان الضار الناتج عن احتراق الخشب، أو الحد منه بشكل كبير ضمن المنازل. ويكافئ الاستغناء عن الحطب كوقود أساسي للطهي توفير ما يصل إلى 56 000 طن من الحطب سنوياً، أي استرداد مساحة 7 470 هكتارا من أراضي الغابات. كما يؤدي الاحتجاز والاستخدام المباشرين لغاز الميثان الناتج عن روث الحيوانات في الأجهزة الهاضمة الحيوية إلى الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وتمتلك الأسرة نتيجة ذلك مورداً جاهزاً للسماد العضوي تستخدمه في أرضها.[7]،[8]

طورت الشبكة الدولية للخيزران والروطان، وهي جهة متلقية لمنحة من الصندوق (2012-2014)، سلسلة قيمة تقوم على الفحم الأسري وتستفيد من الفحم كمشتق من الحطب المستخدم في الطهي اليومي. ورغم عدم تخفيف ذلك من عبء العمل إلا أنه جعله مدراً للدخل. ونظراً لاضطلاعهن عادة بمهمة الطهي في المنزل، تستفيد النساء الريفيات الفقيرات بشكل رئيسي من هذا النشاط المدر للدخل على مدار العام. وقد عاد المشروع بفوائده على حوالي 15 000 امرأة ريفية في إثيوبيا، والهند، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي الهند، ولّدت النساء دخلاً إضافياً بلغ 58 دولاراً أمريكياً للأسرة الواحدة سنوياً من دون الحاجة إلى أداء أعمال إضافية. ويُجمع الفحم من المنازل ويُنقل إلى مركز للتجميع حيث يتم تحويله إلى قوالب ويُباع إلى مشروعات محلية بأسعار تنافسية. وللحد من تدهور الغابات الناتج عن جمع الحطب، تم الترويج لزراعة الخيزران واستخدامه كأحد الخيارات

---

[5] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2015. موجز الصندوق حول التمايز بين الجنسين والتنمية الريفية. أفريقيا الشرقية والجنوبية. مايو/أيار 2015.

[6] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2015. موجز الصندوق حول التمايز بين الجنسين والتنمية الريفية. أفريقيا الغربية والوسطى. مايو/أيار 2015.

[7] روتا وسيغال. 2012. الثروة الحيوانية والطاقة المتجددة. ورقات مواضيعية حول الثورة الحيوانية، أدوات لتصميم المشروعات. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. http://www.ifad.org/lrkm/factsheet/energy.pdf.

[8] وانغ. 2012. الغاز الحيوي: تكنولوجيا بسيطة تحدث فرقاً. نشرة الصندوق حول إحداث فرق في آسيا والمحيط الهادي، العدد 41، فبراير/شباط 2012. http://www.ifad.org/newsletter/pi/41_full.htm#5.

الأكثر استدامة والأرخص ثمناً نظراً لمعدل نموه السريع على مدار العام. ويصل عدد الأسر التي تنتج الفحم كمشتق من حطب الطهي حول العالم إلى حوالي 500 مليون أسرة. ويفتح هذا مجالاً واسعاً لتكرار سلاسل قيم الإنتاج الأسري للفحم وتوسيع نطاقها.[9]

الظل

عادة ما تعمل النساء في جنوب آسيا لساعات أطول من الرجال، وينطبق ذلك أيضاً على الوقت الذي تقضينه في الاضطلاع بالأنشطة المنزلية والمهام الزراعية غير مدفوعة الأجر. ويؤدي انخفاض مكاسبهن إلى تناقص قدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بطريقة إنفاق دخل الأسرة. وقد شيد برنامج الزراعة والتسويق وتشجيع المشروعات (2005-2012) في بوتان وأعاد تأهيل 460 كيلومتراً من الطرقات الفرعية، مما سمح للمجتمعات المحلية بالوصول إلى الأسواق، ويسّر من نقل السلع، وزاد من عدد المتاجر في المناطق الريفية. وتمضي النساء الآن دقائق قليلة في شراء المستلزمات المنزلية من المتاجر المحلية الجديدة عوضاً عن السفر ليوم كامل للوصول إلى السوق الرئيسي بحثاً عن المستلزمات نفسها. وتتم الاستفادة من فائض الوقت في إنتاج الخضروات، مما يشكل مصدراً هاماً للدخل والتغذية.[10]

رعاية الأطفال

إنطلاقاً من الإدراك بأن الحد من أعباء عمل النساء في دولة بوليفيا متعددة القوميات ضروري لتمكينهن من المشاركة في فرص التنمية الاقتصادية، أطلق مشروع دعم النهوض باقتصاد الإبليات (2006-2012) دوراً متنقلة لحضانة الأطفال. وسمحت دور الحضانة للنساء بالمشاركة في التدريب وغيره من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز مهاراتهن، ولا سيما تلك المتعلقة بإدارة ما يملكنه من إبل. وعملت في دور الحضانة متطوعات من مدارس الحضانة المحلية مقابل شهادة عمل صادرة عن المشروع. [11]

مسائل متنوعة

أدى نقص فرص العمل في أمريكا الوسطى والمكسيك إلى هجرة عدد كبير من الرجال، مما ترك العديد من النساء في موقع رئاسة الأسرة عملياً. وزاد "موقعهن" الجديد من أعباء أعمالهن، إذ شملت مسؤولياتهن الأنشطة الإنتاجية والمنزلية. وسعى مشروع التنمية الريفية والتحديث في الإقليم الشرقي (2005-2013) في السلفادور إلى الحد من عبء الأعمال المنزلية على النساء، وتيسير انخراطهن في الأنشطة الإنتاجية. ففي حالة الأسر التي ترأسها النساء، تم استخدام صندوق للحد من عبء العمل المنزلي من خلال توفير مواقد محسنة، ومطاحن، ومطابخ مجتمعية، وخزانات للمياه المنزلية، وحزم حراجية تقلل من الحاجة لجمع الحطب، ودور حضانة نهارية. واستفادت النساء من الوقت الزائد للمشاركة في أنشطة المشروع الأخرى. أما بالنسبة للأسر المكونة من الرجال والنساء، فقد نظّم المشروع ورشات عمل حول أعباء العمل المنصفة.[12]

غالباً ما تحد مسؤولية العمل المنزلي من الفرص الاقتصادية للنساء الريفيات في جنوب شرق آسيا. ويزيد تدني مستوى البنى الأساسية ونقص خيارات رعاية الأطفال من أعباء العمل المنزلي. وفي إطار مشروع تنويع مصادر الدخل الريفي في محافظة توين كوانغ (2002-2010) في فييت نام، حضر رجال ونساء تدريباً هدف إلى التوعية بالتمايز بين الجنسين، وتضمنت مواضيعه مسائل تقسيم العمل، والوقاية من العنف العائلي، ومشاركة النساء في عمليات صنع القرار. كما عُرضت على النساء قائمة بخيارات كفيلة بالتخفيف من عبء أعمالهن، مما أدى إلى إنشاء نظم لإمدادات المياه الآمنة، ومراحيض، ودور حضانة، وآلات لدراسة الحنطة، ومنح دراسية لأبناء الأسر الفقيرة. وتم الإبلاغ عن تحسينات في مجال تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين الجنسين. إذ زادت مشاركة الرجال في الأنشطة المنزلية التي كانت سابقاً محصورة بالمرأة، فيما أمضت النساء وقتاً أقل في أداء المهام المنزلية والعمل الزراعي والمزيد من الوقت في الدورات التدريبية، والاجتماعات القروية، والتسويق.[13]

تضطلع النساء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمسؤولية أداء المهام المنزلية، كما تقمن عادة بأغلب العمل الزراعي اليدوي الذي يتطلبه إنتاج المحاصيل في المزرعة، فيما يقوم الرجال بالعمل الآلي والتسويق، ويتحكمون بدخل الأسرة. وأدت هجرة الرجال بحثاً عن العمل إلى تحول في تقسيم العمل، وحمّلت النساء مسؤولية الأعمال المنزلية والزراعية. وقد بدأ مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع (2004-2012) في اليمن أولاً بتلبية الاحتياجات الأساسية للنساء من خلال تحريرهن من مهمة جمع المياه والحطب، التي كانت تستنزف الكثير من وقتهن، عبر خزانات جمع مياه الأمطار ووحدات الغاز الحيوي. وقدّم المشروع التدريب في مجالات محو الأمية، والصحة والتغذية، وزراعة الحدائق، والأنشطة المدرة للدخل، والقبالة، وخدمات الإرشاد الزراعي، وإدارة الائتمان. واستخدمت النساء الوقت الزائد في زراعة الحدائق وتربية الدجاج، مما أدى إلى تحسين تغذية الأسرة وزيادة دخل النساء. وعلى الرغم من التعقد الاجتماعي لسياق المشروع، تم تعزيز القدرات الإنمائية للنساء، واكتسبن، بفضل مشاركتهن وتمكينهن في عملية صنع القرار، تقديراً أكبر في المنزل والمجتمع.

---

[9] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2015. سلسلة قيمة قائمة على إنتاج الفحم عن طريق الطهي المنزلي من أجل النساء تتسم بكونها ابتكارية، وقابلة لتوسيع النطاق، ومناصرة للفقراء. صحيفة وقائع للمنح. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

[10] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2013. موجز الصندوق حول التمايز بين الجنسين والتنمية الريفية. جنوب آسيا. أكتوبر/تشرين الأول 2013.

[11] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2014. موجز الصندوق حول التمايز بين الجنسين والتنمية الريفية. بلدان منطقة الأنديز. نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

[12] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2014. موجز الصندوق حول التمايز بين الجنسين والتنمية الريفية. أمريكا الوسطى والمكسيك. نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

[13] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2013. موجز الصندوق حول التمايز بين الجنسين والتنمية الريفية. جنوب شرق آسيا. أكتوبر/تشرين الأول 2013.

الخلاصة

يمثل العمل المنزلي الشاق والمتكرر سمة متأصلة في الفقر الريفي – كسبب ونتيجة في آن معاً – وهي مستمرة للأسف حتى يومنا هذا.

تكمن القيمة الأساسية للتكنولوجيات والممارسات الموقرة للجهد في برامج التنمية الزراعية والريفية في زيادة رأس المال البشري عبر تحسين رفاه وتغذية النساء الريفيات وأسرهن، وإضفاء جاذبية على الحياة في المناطق الريفية، وتوفير فائض من الوقت يمكّن النساء – الشابات منهن والمتقدمات في السن – من المشاركة في العمليات الإنمائية والاستفادة منها، مع إمكانية اضطلاعهن بالمزيد من الأعمال الإنتاجية الكفيلة بتوليد دخول أعلى.

وتساعد التكنولوجيات والممارسات الموقرة للجهد، بدعم من النهج التحولية للتمايز بين الجنسين والانخراط السياساتي، على مواجهة الأدوارالجنسانية التمييزية وتشجع على تقسيم أكثر إنصافاً لأعباء العمل. بالإضافة إلى ذلك، يتم تمكين النساء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي: حيث يتم تعزيز موقعهن وقدرتهن على المفاوضة، وتزيد فرصهن في الوصول والتحكم بالتكنولوجيات والتمويل.

حول مجموعة الأدوات

تعريف موجز يفسّر الأسباب الكامنة وراء الحاجة إلى التكنولوجيات والممارسات الموقرة للجهد للحد من عبء الأعمال المنزلية على النساء، والمنافع التي يمكن جنيها، بالاستعانة بأمثلة من مشروعات يدعمها الصندوق.

مذكرة نهج العمل تقدّم توجيهاً عملياً لمساعدة الممارسين على التطرق لهذه المسألة في مرحلتي تصميم وتنفيذ المشروعات. وهي توفّر أيضاً تفاصيلاً حول تكنولوجيات وممارسات مثبتة في توفير الجهد، مع المصادر الرئيسية للمعلومات.

دروس مستخلصة توفّر دروساً مستخلصة من دراسة تناولت أثر استثمارات الصندوق في قطاع المياه على الوقت الذي تمضيه الأسر في جمع المياه، عبر منظور جنساني. وهي تقدّم أيضاً توصيات لتصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها بهدف تحسين نواتج الاستثمارات الموقرة للجهد في قطاع المياه.

خلاصة وافية يُبرز تكنولوجيات موقرة للجهد تضمنها معرض Sharefair حول تكنولوجيات وابتكارات من أجل النساء الريفيات وتناول مسائل "النهوض بالأمن الغذائي، والتغذية، والزراعة الأسرية الإنتاجية في أفريقيا الشرقية والجنوبية"، وتم تنظيمه في نيروبي في الفترة 15-17 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

Photographer: Pirozzi
Woman carrying firewood in Sao Tome and Principe

الإعداد
Ndaya Beltchika

أخصائية تقنية رئيسية - التمايز بين الجنسين والشمول الاجتماعي
شعبة السياسات والمشورة التقنية
البريد الإلكتروني: gender@ifad.org

شكر وتقدير
أعدت السيدة Jeanette Cooke، الاستشارية في التنمية الريفية، مجموعة الأدوات هذه تحت إشراف Ndaya Beltchika. والشكر موصول لمستعرضي الأقران من الصندوق – Jonathan Agwe، Juliane Friedrich، Eloisa de Villalobos، Maria Hartl وKathy Zissimopoulos؛ ومن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – Flavia Grassi. وقد وفّرت Maria-Elena Mangiafico الدعم التحريري، وعلى مستوى العروض والتنسيق العلم، طوال عملية النشر.

جهة الاتصال
Maria-Elena Mangiafico

الموظفة المسؤولة عن إدارة المعرفة والمنح
شعبة السياسات والمشورة التقنية
البريد الإلكتروني: PTAKMmailbox@ifad.org

أبريل/نيسان 2016

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org

facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV